



ARID International University (AIU)

نموذج توصيف برنامج

اسم البرنامج: ماجستير القانون الرقمي
رمز البرنامج : LW.2
مستوى المؤهل: ماجستير دراسات عليا في القانون
القسم العلمي: الدراسات القانونية
الكلية: الشريعة والدراسات القانونية
الجامعة: جامعة أريد الدولية للدراسات العليا (ARID International University)
مدة الدراسة : 1- 2 سنة

المحتويات

- أ. التعريف بالبرنامج ومعلومات عامه عنه: 3
- ب. رسالة البرنامج وأهدافه ونواتج التعلم: 4
- ج. المنهج الدراسي: 7
- د. القبول والدعم الطلابي: 13
- هـ. مصادر التعلم والمرافق والتجهيزات: 14



أ. التعريف بالبرنامج ومعلومات عامه عنه:

1. المقرر الرئيس للبرنامج:
كلية الشريعة والقانون
2. الشراكات مع جهات أخرى (إن وجدت) وطبيعة كل منها:
جهة الشراكة: (يُحدد لاحقاً، إذا وُجدت شراكات)
نوع الشراكة: شراكة أكاديمية أو مهنية
مدة الشراكة: يُحدد لاحقاً
3. المهن / الوظائف التي يمكن أن يفيد منها خريج البرنامج:
<ul style="list-style-type: none"> - أستاذ جامعي وعضو هيئة تدريسية - محاضر أكاديمي في المؤسسات التربوية والتعليمية الأكاديمية الأهلية والحكومية - موظف حكومي في الدوائر الحكومية ومؤسسات القطاع العام - موظف أو مكلف بخدمة عامة في المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية - خبير قانوني مختص بالقانون الرقمي - خبير قانوني في الشركات التقنية - محامي في قضايا الجرائم السيبرانية - مسؤول حماية البيانات - مستشار قانوني في الحكومة الرقمية - محامي في مجال الملكية الفكرية - خبير ومستشار قانوني في الذكاء الاصطناعي - محامي في مجال الإعلام الرقمي - باحث قانوني في المجال الرقمي - مدرب أكاديمي
4- القطاعات المهنية ذات العلاقة:
<ul style="list-style-type: none"> • الجامعات والهيئات التعليمية والأكاديمية. • المؤسسات الدستورية كالسلطة التشريعية والسلطة القضائية ومجلس الوزراء • الوزارات والهيئات الحكومية المعنية بالقانون الرقمي والتقدم التكنولوجي • الشركات التجارية والمراكز المختصة بالتحكيم التجاري الدولي ومؤسسات القطاع الخاص المختلفة. • مراكز الأبحاث العلمية ذات الصلة بالدراسات القانونية • قطاع التطوير التكنولوجي • النقابات والاتحادات والروابط والجمعيات • المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المختصة بقضايا القانون الرقمي .
5. إجمالي الساعات المعتمدة: (30 ساعة معتمدة)

ب. رسالة البرنامج وأهدافه ونواتج التعلم:

1. رسالة البرنامج:

تسعى دراسة الماجستير في القانون الرقمي للوصول الى تعزيز الفهم المعمق للقانون الرقمي وتطوير افاق المعرفة العلمية والبحثية للطلبة الدارسين وتحقيقي القيم العلمية الأكاديمية المرتبطة بالأبعاد القانونية الناجمة عن ثورة التقدم العلمي والتكنولوجي وتعزيز الفهم الدقيق لعلوم القانون الرقمي والارتقاء بها وصياغة أنموذج مميز لدعم المعارف القانونية والدراسات الأساسية المتصلة بالقانون الرقمي وفروعه ومجالاته بما يحقق المزيد من الرصانة والإلمام بمختلف القضايا ذات الصلة بالقانون الرقمي بمناهج علمية متطورة وحديثة.

2. أهداف البرنامج:

الأطر العام للدراسة ينصب حول المواضيع القانونية المرتبطة بالقانون الرقمي و هي تهدف إلى:

1. تمكين حاملي شهادة الماجستير من إتمام دراستهم في الدكتوراه بالتعمق في الدراسات السابقة و تكوين إطارات متخصصة ذات التأهيل العالي في القانون الرقمي.
2. كما يهدف البرنامج إلى تنمية القدرات البشرية لقطاع التعليم العالي من اجل الالتحاق بمجالات كثيرة و التجاوب مع التطلع العلمي النظري و العملي الطموح الذي لمسناه من طرف الطلبة و الممارسين و الميسرين على مستوى المؤسسات باختلافها و إلحاحهم على فتح هذا التخصص .
3. نماذج الدراسة تكون نظرية تطبيقية أساسا مع مراعاة التكوين المعمق للمقاييس، حيث أعدت المقاييس حسب التوجهات المقدمة من قبل الأساتذة المتخصصين و المهنيين المشاركين في إعداد البرنامج. و هو تكوين متعدد من عدة نواحي: - من حيث نطاق الدراسة - من حيث مشاركة المهنيين في التكوين - من حيث طاقم الإشراف ووحدات البحث المتواجدة في جامعة أريد.
4. تعزيز الكفاءة الأكاديمية والبحثية للطلاب في مجالات القانون الرقمي، وتطوير مهارات العلمية لدى الطلاب لتمكينهم من ممارسة دور مهم في المجتمع في مجالات اختصاصهم. وتأهيل الطلاب للتعرف على القضايا البحثية المعاصرة في القانون بشكل عام والقانون الرقمي بشكل خاص وتقديم حلول مبتكرة. وتعزيز القدرة على الكتابة الأكاديمية من خلال مهارات التعبير والتحليل النقدي، إعداد الطلاب لإنجاز رسائل ماجستير تتناول موضوعات تتعلق بالقانون الرقمي.

3. نواتج تعلم البرنامج*

المعرفة والفهم

1ع	إعداد الطالب المتميز على أعلى مستوى و تعميق المعارف المكتسبة لديه و تمكينه من التطبيق الجيد لقانون الرقعي في كل من: المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري- الاقتصادي- التجاري.
2ع	زيادة الفهم للمحاور الدراسة و هي: قانون الملكية الفكرية- قانون الدخل للعلوم القانونية- قانون المتعلق بحقوق المؤلف- قانون المتعلق ببراءة الاختراع- القانون السبراني- مادة علوم التكنولوجيا والاتصال
3ع	تحسين جودة التعليم و التعلم ، و جودة مصادر التعلم و المرافق و التجهيزات و البنية التحتية الأساسية.
4ع	إعداد الطالب المتميز على أعلى مستوى و تعميق المعارف المكتسبة لديه و تمكينه من التطبيق الجيد لقانون الرقعي في كل من: المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري- الاقتصادي- التجاري.
5ع	تأمين الفهم الحقيقي للميادين العلمية ذات الصلة بالقانون الرقعي ومشتملاته والعلوم الساندة له.
6ع	الإلمام بالقوانين واللوائح المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية.
7ع	القدرة على فهم وتفسير القوانين الرقمية.
8ع	اكتساب معرفة متعمقة حول القوانين التي تحكم البيئة الرقمية.
9ع	معرفة كيفية تأثير التقنيات الحديثة على القانون والمجتمع.
9ع	فهم الأنواع المختلفة من الجرائم الإلكترونية وكيفية التعامل معها قانونيًا.
10ع	القدرة على فهم وتفسير القوانين الرقمية.

المهارات

1م	القدرة على تحليل القضايا القانونية المعقدة في البيئة الرقمية .
2م	تطوير مهارات البحث العلمي لإجراء دراسات متقدمة في القانون الرقعي .
3م	القدرة على التواصل بفعالية مع العملاء والزلاء باستخدام الأدوات الرقمية
4م	تقديم استشارات قانونية في المجالات التكنولوجية.
5م	تحسين مهارات التفكير الناقد وإعداد كفاءات مؤهلة تمتلك المهارات الأساسية المطلوبة في سوق العمل
6م	اكتساب المهارات العملية اللازمة لتقديم استشارات قانونية متخصصة للشركات والمؤسسات التي تعمل في
7م	اكتساب المهارات العملية اللازمة لتقديم استشارات قانونية متخصصة للشركات والمؤسسات التي تعمل

التكنولوجيا والابتكارات الرقمية.	
م8. اكتساب المهارات اللازمة لممارسة القانون في القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا.	
القيم والاتجاهات	
ق1 إكساب الخريجين المعرفة الأساسية في القانون الرقمي و القدرة على استخدام التقنيات المتعلقة بها، و مهارات البحث الأساسية في التخصص.	
ق2 تحسين مهارات التفكير الناقد وإعداد كفاءات مؤهلة تمتلك المهارات الأساسية المطلوبة في سوق العمل	
ق3 الالتزام بأعلى معايير الأخلاق المهنية في التعامل مع القضايا القانونية.	
ق4 احترام وحماية خصوصية الأفراد وبياناتهم الشخصية	
ق5 تشجيع الابتكار في استخدام التكنولوجيا لحل المشكلات القانونية .	
ق6 القدرة على تطوير حلول قانونية للمشكلات التكنولوجية.	
ق7 تعزيز قيم احترام القانون والالتزام به في مواجهة التحديات التكنولوجية المعاصرة	
ق8 احترام أخلاقيات العمل القانوني ومحدداته	

ج. المنهج الدراسي:

1- مكونات الخطة الدراسية

النسبة المئوية	الساعات المعتمدة	عدد المقررات	إجباري / اختياري	مكونات الخطة الدراسية
%22.22	6	3	إجباري	متطلبات الجامعة
%11.11	3	1	إجباري	متطلبات الكلية
%66.67	18	1	إجباري	متطلبات البرنامج
%100	27	5	الإجمالي	

مقررات البرنامج:

م	رمز المقرر	اسم المقرر	إجباري / اختياري	المتطلبات السابقة لمن درس الدبلوم	الساعات المعتمدة	نوع المتطلب (جامعة/كلية/ برنامج)
1	SHR2.U.1.1	مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية (2)	إجباري	مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية (1)	3	جامعة
2	SHR2.U.2.1	الكتابة الأكاديمية (2)	إجباري	الكتابة الأكاديمية (1)	3	جامعة
3	SHR0.U.0.1	القيادة العلمية	إجباري	للطلاب الذين لم يدرسوا المقرر من قبل	0	جامعة
4	SHR2.F.2.1	النظريات الفقهية العامة (2)	إجباري	النظريات الفقهية العامة (1)	3	كلية
5	SHR2.P.LW.0.1	رسالة ماجستير	إجباري	جميع المواد الدراسية السابقة	18	برنامج

. استراتيجيات التعليم والتعلم المطبقة لتحقيق نواتج التعلم للبرنامج:

1. التعلم القائم على المشروعات: يعزز القدرة على حل المشكلات وتطبيق القوانين الرقمية في سياقات عملية، مما يدعم نتائج التعلم المتعلقة بالتحليل والتطبيق القانوني.
2. التعلم التعاوني: يعزز التفكير النقدي والتواصل بين الطلبة، مما يساهم في تحقيق نتائج تعلم تتعلق بفهم القضايا القانونية من منظور جماعي.
3. دراسات الحالة: تساعد الطلبة على تطبيق المفاهيم القانونية على حالات واقعية، مما يعزز النتائج المتعلقة بالتحليل والتفسير القانوني.
4. التعلم القائم على التكنولوجيا: يزود الطلبة بالمهارات التكنولوجية اللازمة في القانون الرقمي، مما يدعم نتائج التعلم المتعلقة بفهم الأدوات الرقمية وتطبيقاتها.
5. ورش العمل: توفر تجربة عملية تفاعلية، مما يساهم في تحقيق نتائج التعلم المتعلقة بفهم الأساليب القانونية الحديثة والتفاعل مع الخبراء.

6. التقييم المستمر: يساعد في تحديد الفجوات في المعرفة، مما يضمن تحقيق النتائج المطلوبة من خلال تقديم تغذية راجعة مستمرة.
7. التوجيه: يدعم تنمية المهارات القانونية ويعزز التفكير النقدي، مما يساهم في تحقيق نتائج تعلم تتعلق بفهم القضايا القانونية المعقدة.
8. البحوث المستقلة: يعزز مهارات البحث والتحليل، مما يتيح مع نتائج التعلم المتعلقة بتطوير الفهم العميق للمجالات القانونية المختلفة.
9. المحاضرات التفاعلية: تشجع على المشاركة النشطة، مما يساهم في تحقيق نتائج التعلم المرتبطة بفهم مفاهيم القانون الرقمي من خلال المناقشة.
10. التطبيق العملي: يزود الطلبة بخبرات حقيقية، مما يعزز مهارات التطبيق العملي ويدعم نتائج التعلم المتعلقة بالكفاءة المهنية.
11. التقييم الذاتي والتغذية الراجعة: يشجع الطلبة على التفكير في تقدمهم، مما يعزز نتائج التعلم المتعلقة بتطوير المهارات الشخصية وتقدير الذات.
12. تبني مناهج بحثية تحليلية مقارنة مستندة إلى آخر التطورات العلمية في إطار القانون الرقمي وطنياً وعربياً وعالمياً.
13. تستند استراتيجيات التعليم والتعلم في هذا البرنامج إلى أحدث الممارسات البحثية العالمية في إطار الدراسات القانونية وبمنهجية قانونية مقارنة وتحليلية.
14. وتهدف إلى تعزيز القدرة على الإبداع والابتكار لدى الطلاب والإلمام بالمتطلبات القانونية الأساسية المرتبطة بالقانون الرقمي، مع التركيز على دمج التكنولوجيا في عملية التعلم. تعتمد السياسات على التعلم القائم على البحث والتطبيق العملي بهدف تحقيق نواتج تعلم فعالة تركز على تطوير مهارات البحث والتحليل لدى الطلاب.

المعايير المتبعة في اختيار استراتيجيات التعليم والتعلم:

1. يجب أن تتماشى الاستراتيجيات المختارة مع الأهداف التعليمية المحددة للبرنامج ونواتج التعلم المرغوبة.
2. يجب مراعاة خلفيات الطلبة، مثل مستوى المعرفة السابقة، أنماط التعلم المفضلة، والاهتمامات.
3. يجب أن تشمل الاستراتيجيات أساليب تعلم متنوعة مثل التعلم البصري، السمعي، والحركي لضمان تفاعل الطلبة مع المحتوى بطرق متعددة.
4. استخدام التكنولوجيا يجب أن يكون جزءاً من الاستراتيجيات المختارة، مثل التعليم القائم على التكنولوجيا وورش العمل التفاعلية.
5. يجب أن تشجع الاستراتيجيات على التحفيز والمشاركة النشطة للطلبة.
6. يجب أن تتضمن الاستراتيجيات آليات لتقييم أداء الطلبة وتقديم التغذية الراجعة بشكل دوري.
7. يجب أن تتضمن الاستراتيجيات فرصاً للتطبيق العملي، مثل التدريب العملي أو المشروعات.
8. ينبغي أن تكون الاستراتيجيات مرنة وقابلة للتكيف مع التطورات الحديثة في مجالات القانون الرقمي.

9. يجب أن تشجع الاستراتيجيات على التعلم الذاتي والتطوير الشخصي للطلاب من خلال تقديم موارد ودعم يساعدهم على تعزيز مهاراتهم ومعارفهم.
10. مواءمة الاستراتيجية مع نواتج التعلم البحثية: يتم اختيار الاستراتيجيات التعليمية التي تتوافق مع الأهداف الأكاديمية والبحثية لكل مقرر، بحيث يُمكن الطلاب من تطوير مهاراتهم في البحث والتفكير النقدي.
11. تناسب الاستراتيجيات مع المحتوى الدراسي والبحثي: تعتمد الاستراتيجيات على ملاءمتها لطبيعة المحتوى الأكاديمي والبحثي، سواء كان نظرياً أو تطبيقياً، مع التركيز على استخدام التكنولوجيا الحديثة وأدوات تحليل البيانات.
12. التعلم النشط القائم على البحث: تشجيع الطلاب على الانخراط بفاعلية في عملية التعلم من خلال النقاشات البحثية، تحليل الدراسات السابقة، والمشاركة في الأنشطة التفاعلية التي تعزز التفكير الابتكاري.
13. الاستفادة من الموارد البحثية المتاحة: يتم مراعاة توفر البنية التحتية البحثية، مثل المختبرات الرقمية وقواعد البيانات لضمان تطبيق الاستراتيجيات التعليمية بشكل يتناسب مع مستوى التعليم العالي والبحث العلمي.

أهداف استراتيجيات التعليم والتعلم:

1. تعزيز التفكير النقدي والابتكاري: يتم تدريب الطلاب على تحليل المشكلات وتطوير حلول مبتكرة باستخدام التكنولوجيا الرقمية، مع التركيز على أبحاث الدراسات القانونية.
2. تطوير القدرات البحثية والتفسيرية: تمكين الطلاب من تطوير قدراتهم على تفسير وتحليل البيانات من خلال المشاريع البحثية الجماعية والفردية.
3. تنوع أساليب التدريس البحثية في الإطار القانوني: تطبيق مجموعة من الأساليب المتنوعة التي تشمل النقاشات البحثية المفتوحة، العصف الذهني الإلكتروني، والأسئلة التحليلية، مما يعزز مستوى التعلم لدى الطلبة.
4. تعزيز التعلم الذاتي القائم على الاكتشاف: تشجيع الطلاب على التعلم الذاتي من خلال البحث عن المصادر العلمية الحديثة وتطوير مراجعات أدبية وتقارير بحثية.
5. تنمية القدرة على التعاون في المشاريع البحثية: تدريب الطلاب على العمل الجماعي في فرق بحثية متعددة التخصصات، مما يعزز قدرتهم على التعاون والابتكار.
6. التعلم من خلال حل المشكلات البحثية: تطبيق منهجيات حل المشكلات في السياقات التعليمية المختلفة، مما يزيد من قدرة الطلاب على تحليل البيانات واتخاذ قرارات قائمة على البحث.

استراتيجيات التعليم والتعلم المعتمدة:

1. تعزيز قدرة الطلبة على إجراء بحوث علمية شاملة، بما في ذلك اختيار الموضوع، وصياغة الإشكالية وأسئلة البحث، وتصميم منهجية البحث.
2. تشجيع الاستراتيجيات الطلبة على التفكير النقدي والتحليلي.
3. تهدف إلى تعزيز مهارات الكتابة الأكاديمية لدى الطلبة، بما في ذلك تنظيم الأفكار، وكتابة المراجعات الأدبية، وتوثيق المصادر بشكل صحيح.
4. تعليم الطلبة كيفية استخدام الأدوات التكنولوجية والبرمجيات المناسبة للبحث العلمي، مثل قواعد البيانات الأكاديمية وبرامج تحليل البيانات.
5. تزويد الطلبة بفهم شامل للمنهجيات البحثية المختلفة، سواء كانت نوعية أو كمية، وكيفية اختيار المنهجية المناسبة لموضوع البحث.
6. تشجيع الاستراتيجيات على العمل الجماعي والتعاون بين الطلبة، مما يساهم في تعزيز مهارات التواصل والعمل ضمن فرق بحثية.

7. تهدف إلى تطوير قدرة الطلبة على إجراء تقييم ذاتي لأعمالهم البحثية، وتقبل النقد من الزملاء والمشرفين، مما يعزز من جودة البحث.
8. تساعد استراتيجيات البحث الطلبة على التحضير لمرحلة الدراسات العليا (الدكتوراه) أو للدخول إلى سوق العمل، من خلال اكتساب المهارات اللازمة للبحث المستقل والتفكير التحليلي.
9. توعية الطلبة بأهمية الأخلاق في البحث العلمي، وكيفية التعامل مع قضايا النزاهة الأكاديمية وتجنب الانتحال.
10. تعزيز قدرة الطلبة على تقديم إسهامات علمية جديدة من خلال أبحاثهم، مما يساهم في تطوير المعرفة في مجالاتهم الأكاديمية.
11. المحاضرات النظرية والبحثية: تقديم محتوى أكاديمي يستند إلى أحدث الأبحاث، مع دمج الطلاب في مناقشات بحثية تفاعلية.
12. العصف الذهني الإلكتروني والمناقشات البحثية: تشجيع الطلاب على توليد الأفكار وحل المشكلات باستخدام منصات رقمية.
13. التعلم التعاوني في المشاريع البحثية: تشكيل فرق بحثية لتنفيذ مشاريع رقمية تعتمد على تحليل البيانات الضخمة.
14. التعلم الذاتي من خلال البحث العلمي: استخدام حقايب تعليمية متخصصة تتضمن مراجعات علمية وأدوات بحثية متقدمة.
15. العروض التقديمية القائمة على الأبحاث: تقديم الطلاب لمشاريع بحثية ونتائج تحليلية تعتمد على أدوات البحث العلمي.
16. ورش العمل البحثية والتدريس التبادلي: تنظيم ورش عمل حول أحدث التطبيقات التكنولوجية.

طرق تقييم نواتج التعلم للبرنامج:

1. قياس المعرفة والفهم:
 - تشمل الاختبارات منتصف الفصل والفصل النهائي لقياس مستوى فهم الطلبة للمفاهيم النظرية والأسس القانونية.
 - استخدام اختبارات قصيرة دورية لتقييم فهم المحتوى لقياس الفهم المستمر للمادة.
 - تكليف الطلبة بإعداد أبحاث حول موضوعات قانونية لتقييم عمق الفهم والتحليل النقدي للمفاهيم القانونية.
 - إعداد مراجعة شاملة للأدبيات الحالية في موضوع محدد لقياس قدرة الطلبة على تحليل الأبحاث السابقة وتطبيقها.
2. -قياس المهارات:
 - تقديم فرص التدريب العملي في مكاتب المحاماة أو المنظمات القانونية لتقييم قدرة الطلبة على تطبيق المعرفة القانونية في مواقف حقيقية.
 - تكليف الطلبة بمشروعات تتعلق بإعداد مستندات قانونية أو خطط عمل لقياس مهارات التطبيق العملي والتفكير الاستراتيجي.
 - عرض مشروعات أو دراسات حالة أمام الزملاء لقياس مهارات التواصل والقدرة على توضيح المفاهيم القانونية.
 - تحليل قضايا قانونية حقيقية وتقديم حلول أو استراتيجيات لتقييم التفكير النقدي والقدرة على حل المشكلات.
3. -قياس القيم والاتجاهات:
 - تشجيع الطلبة على تقييم تقدمهم وأدائهم لتعزيز الوعي الذاتي والنمو الشخصي.
 - تنظيم مناقشات حول قضايا قانونية تتعلق بالقيم والأخلاقيات لقياس قدرة الطلبة على التعبير عن آرائهم وفهم القيم القانونية.
 - تشجيع العمل ضمن فرق لإعداد مشروعات لتعزيز مهارات التعاون والتواصل بين الطلبة.
 - تنظيم ورش عمل تناول مواضيع تتعلق بالأخلاقيات والقيم القانونية لقياس فهم الطلبة لأهمية القيم في المجال القانوني.
4. يتم استخدام عدة أدوات تقييم شاملة لنواتج التعلم، مع التركيز على التقييمات البحثية لضمان قياس الفهم النظري والتطبيق العملي للمفاهيم المكتسبة:
 - التقييم المستمر عبر المشاريع البحثية: متابعة تقدم الطلاب في مشاريعهم البحثية من خلال التقارير الدورية.
 - الاختبارات النهائية: لقياس قدرة الطلاب على تحليل البيانات وتقديم حلول قائمة على الأدلة العلمية.
 - المشاريع البحثية التخصصية: لتقييم قدرة الطلاب على تطوير حلول مبتكرة باستخدام أدوات البحث المتقدمة.

- التكاليف البحثية: تعزيز التعلم الذاتي من خلال إعداد مقالات علمية ومراجعات أدبية.
- الاختبارات الشفوية: تقييم القدرات التحليلية والتفسيرية للطلاب من خلال مناقشات بحثية.
- المشاريع التطبيقية النهائية: تقييم الحلول المبتكرة للمشكلات العملية باستخدام الأدوات الرقمية والبحثية.
- ملفات الإنجاز البحثي: توثيق تقدم الطلاب من خلال ملفات بحثية تحتوي على مشروعاتهم وإنجازاتهم العلمية.



د. القبول والدعم الطلابي:

متطلبات القبول في البرنامج:

تعتمد شروط القبول على المعايير الأكاديمية والبحثية التالية:

1. حصول المتقدم على درجة البكالوريوس في القانون من إحدى الجامعات العلمية الرصينة والمعترف بها وذات السمعة العلمية المتميزة.
 2. إجادة اللغة الإنجليزية والعربية: يجب أن يتمتع المتقدم بمهارات لغوية تؤهله لفهم المصطلحات البحثية والتواصل الأكاديمي. تقع مسؤولية إجادة اللغتين على الطالب، ويجب أن يتحمل نتائج أي ضعف لغوي.
 3. خبرة عملية في الدراسات القانونية مطلوب خبرة عملية لا تقل عن سنتين في أحد المجالات ذات الصلة لتطوير القدرات البحثية للمتقدم.
 4. إجادة المهارات الأساسية في البحث العلمي: يجب أن يتمكن المتقدم من استخدام الأدوات البحثية الأساسية.
 5. خطاب دافع: يجب أن يتضمن الخطاب أسباب اهتمام المتقدم بالبرنامج وكيف يعتزم استخدام مهاراته في البحث العلمي لتطوير مجاله المهني.
 6. أن يرفق المتقدم تزكيتين علميتين من أساتذة سبق لهم تدريسه.
 7. يخضع المقدم للبرنامج لامتحان تحريري والمقابلة الشخصية.
- ملاحظات: قد يتم النظر في قبول استثنائي للمتقدمين الذين يمتلكون خبرة مهنية مميزة ، حتى إن لم يستوفوا بعض الشروط الأكاديمية بشكل كامل.

برامج التوجيه والتهيئة للطلاب الجدد

1. تنظيم جلسات تعريفية للطلاب الجدد تتضمن معلومات عن البرنامج الأكاديمي، الكلية، والجامعة بشكل عام.
2. إقامة ورش عمل تفاعلية حول مهارات البحث، الكتابة الأكاديمية، وإدارة الوقت.
3. تعيين مرشدين أكاديميين للطلاب الجدد لمساعدتهم في وضع خطط الدراسة ومراجعة المتطلبات الأكاديمية.
4. تنظيم أنشطة اجتماعية لتعزيز التواصل بين الطلبة الجدد وخلق شبكة من الدعم الاجتماعي.
5. تقديم معلومات حول الموارد المتاحة في المكتبة والموارد التقنية، مثل قواعد البيانات الأكاديمية.
6. تنظيم فعاليات ثقافية وترفيهية لتعزيز التفاعل بين الطلبة وتوفير تجربة تعليمية متكاملة لتعزيز شعور الانتماء والتواصل مع المجتمع الجامعي.
7. تقديم معلومات حول الخدمات المتاحة، مثل الدعم النفسي، الخدمات الصحية، ومراكز الإرشاد الأكاديمي.
8. مساعدة الطلبة في مواجهة التحديات الأكاديمية والاجتماعية.
9. تحسين البرامج بناءً على ملاحظات الطلبة وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.
10. إنشاء قنوات تواصل مفتوحة بين الطلبة والإدارة الأكاديمية، مثل المنتديات أو مجموعات التواصل الاجتماعي.
11. عقد ورش تعريفية بالبرنامج تركز على المنهج البحثي والموارد المتاحة للطلاب.
12. توزيع أدلة تعريفية حول كيفية استخدام قواعد البيانات البحثية والمنصات التعليمية الرقمية.

13. تعريف الطلاب بنظام الدراسة القائم على البحث وتقديم ورش حول كيفية الاستفادة من التكنولوجيا في تطوير مشروعاتهم البحثية.

هـ مصادر التعلم والمرافق والتجهيزات:

مصادر التعلم

1. الكتب والمراجع المتاحة في المكتبات والأوعية التي تشارك فيها الجامعة.
2. المحاضرات والمواد المقدمة على مواقع أعضاء هيئة التدريس
3. المواد الإلكترونية المتاحة على الإنترنت
4. المكتبة الرقمية لمنصة أريد
5. تنظيم مؤتمرات، ندوات، وورش عمل متعلقة بالقانون الرقمي .
6. مختبرات تحتوي على أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات اللازمة لتحليل البيانات والتطبيقات القانونية
- 7.